**النتائج والتَوصيات لدِراسة وَاقعْ عمليَّة العَرض والطَّلب على التَّخصُّصات العلميَّة في الخِدمة المدنيـــَّـــة**

**2017/2018**

**خلاصة نتائج ما تم تحقيقه من توصيات دراسة العرض والطلب:**

بالنظر إلى أحدث النتائج والانعكاسات المترتبة على تنفيذ توصيات لجنة دراسة التخصصات الراكدة والمشبعة في الخدمة المدنية، والمشكلة برئاسة عطوفة امين عام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتحديدا في جانب التعليم العالي وبمتابعة وجهود ملحوظة ممثلة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي ومجلس التعليم العالي أبرزها:

* وقف استحداث اي تخصص جديد من التخصصات المصنفة بالمشبعة والراكدة وتخفيض القبول في تلك التخصصات بنسة 10 بالمئة سنويا ولمدة خمس سنوات ابتداء من الدورة الشتوية 2016 -2017.
* استحداث مديرية للتعليم التقني في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مهمتها متابعة تنفيذ سياسات التعليم التقني في مؤسسات التعليم العالي والبدء بتقليص نسبة الطلبة المجسرين من 20% الى 5% خلال الأعوام الثلاثة المقبلة تماشيا مع سياسات التعليم التقني
* تضمين التعليم التقني لمستوى الدبلوم في الاطار الوطني العام للمؤهلات ودعم الجهود النوعية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي ضمن سعيها في مجال السياسة العامة للتعليم العالي في الاردن نحو ضمان توفير تعليم منصف وملائم وعالي الجودة وبتكاليف مناسبة بحلول عام 2025، بما ينسجم مع الأهداف التي تضمنتها "الاستراتيجية الوطنية للموارد البشرية".

**توصيات الدراسة:**

1. الاستمرار في تنفيذ قرار مجلس الوزراء بوقف تدريس التخصصات التي لا تطلب في الخدمة المدنية والقطاع الخاص لمدة لا تقل عن (5) سنوات مثل تخصصات )الفلسفة، العلوم السياسية، علم النفس، معلم صف ذكور، تربية ابتدائية وطفل).
2. اهمية ايجاد قاعدة بيانات شاملة يتم ادارتها من قبل وزارة العمل للمؤسسات التي تقدم قروضا للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لضمان تكاملية الجهود وبما يعمل على تحسين كفاءتها في الوصول الى الفئات المستهدفة.
3. بذل الجهود من كافة الشركاء ومؤسسات المجتمع المدني وبالتعاون مع وسائل الإعلام للتعامل مع مخرجات الناتج التعليمي وإدارتها ابتداء من الأسرة لتغيير النظرة المجتمعية نحو الوظيفة الحكومية.
4. الاهتمام المبكر بالتعليم المهني من خلال التركيز على منهاج التربية المهنية وتفعيله في مرحلة التعليم الاساسي، وذلك بتوفير المشاغل المهنية المناسبة في جميع المدارس لتطبيق المنهاج بشكل عملي.
5. تفعيل الشراكة ما بين القطاع الخاص والجامعات بحيث تقوم الجامعات بتلبية احتياجات هذا القطاع من الخريجين وبما يتوافق مع متطلبات سوق العمل (النوعية والكمية).
6. تفعيل دور الاعلام والتاكيد على أهميته لترسيخ نهج التشغيل بدل التوظيف وتعزيز ثقافة تشغيل الاردنيين لدى القطاع الخاص .
7. إعادة النظر في سياسات ومعدلات القبول في الجامعات وكليات المجتمع بشكل دوري كل ثلاث سنوات كحد أقصى بحيث يتم رفع معدلات القبول للتخصصات التي تتسم بالركود والإشباع الشديد وتخفيض معدلات قبول في التخصصات التقنية والمهنية.
8. مراعاة الاحتياجات الفعلية للمحافظات وفقاً للنوع الاجتماعي في تحديد نسب القبول نظراً لتكدس أعداد هائلة وخاصةً من الإناث في بعض التخصصات على حساب افتقار تلك التخصصات من الذكور.
9. ضرورة دراسة واقع الطلب في القطاع الخاص للوظائف في التخصصات العلمية عند تصنيفها كتخصصات راكدة او مشبعة، باعتبار ان القطاع الخاص يتكامل مع الخدمة المدنية من جهة ويعتبر المستقطب الأكبر من الخريجين سنويا.
10. السير قدما في تسريع مراجعة واقع التخصصات وإعادة تصنيفها وتبويبها وتوحيد مسمياتها ما أمكن، وفقاً للمساقات على ضوء تعدد مسمياتها حسب الجامعة أو بلد الدراسة، رغم تماثلها حسب المناهج والمساقات من خلال لجنة مختصة تشكل لهذه الغاية وبمشاركة جميع الجهات المعنية.
11. الاستمرار بتوفير الدعم اللازم لديوان الخدمة المدنية لغاية تمكينه من تنفيذ برامج الربط الالكتروني مع الجهات المعنية بعملية العرض والطلب على التخصصات على مستوى سوق العمل المحلي (النقابات المهنية وغرف الصناعة والتجارة، وغيرها).
12. تمكين وإعطاء المجال لاستمرار مشروع إعادة تأهيل حملة الدبلوم الشامل في المهن التعليمية.
13. توفير الدعم للجامعات وكليات المجتمع الحكومية والخاصة بما يمكنها من تقليل كلفة التخصصات التقنية وفقا لنسبة انخراط خريجيها في سوق العمل، مع التأكيد على أهمية أن يشمل الدعم كليات المجتمع الخاصة فيما يخص تدريس الدبلوم الفني أسوة بالكليات التابعة للجامعات والمعاهد الرسمية.
14. التوسع في إغلاق المهن أمام العمالة الوافدة التي يمكن أن تشغلها العمالة المحلية. مع التاكيد على اهمية توفير الشروط والظروف المناسبة لعمل القوى البشرية الاردنية
15. التوجه نحو الأعمال الريادية وخصوصا المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر.
16. أهمية التوسع في فتح (الفروع الانتاجية للمشاريع) في أطراف المحافظات والمناطق النائية والتي تقوم الحكومة من خلال وزارة العمل بتنفيذها.

**ختاماً**

يؤكد ديوان الخدمة المدنية على:

أهمية الاستثمار في المعلومات والبيانات التي يوفرها الديوان حول عملية العرض والطلب على مختلف التخصصات العلمية، والابتعاد عن التخصصات الراكدة والمشبعة، بما يسهم في دعم جهود الديوان بالتعاون مع كافة المؤسسات والجهات المعنية في إعادة تأهيل المتعطلين عن العمل في التخصصات الراكدة والمشبعة لمهن وأعمال أخرى مطلوبة في سوق العمل داخل مناطقهم ومجتمعاتهم وزيادة الوعي بأهمية هذه المشاريع من خلال تعاون وتكاتف مؤسسات المجتمع المحلي لتنفيذ هذه المشاريع في مناطقهم بما يعود بالنفع عليهم، بحيث تعتمد عملية التأهيل والتدريب كخيار رئيس في المحافظات الكبرى، والأخذ بعين الاعتبار الدراسات الميدانية التي يجريها المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية لحصر وتحديد احتياجات سوق العمل في مناطق المملكة المختلفة ومن مختلف المهن، وفي المقابل يتم تقديم التمويل لفتح مشاريع ريادية صغيرة ومتناهية الصغر في المحافظات الأخرى والمناطق النائية.

مع التأكيد على أهمية التوسع في انشاء الفروع الإنتاجية في المحافظات التي تشرف عليها وزارة العمل، نظرا لأهميتها في توفير فرص عمل في المناطق النائية التي يعزف القطاع الخاص عن فتح مشاريع استثمارية فيها لمحدودية السوق فيها من جهة ولبعد هذه المناطق عن شبكة المواصلات و مراكز المدن الرئيسية في المملكة من جهة أخرى.

ضرورة معالجة الفجوة النوعية والكمية بين المؤسسات التعليمية واحتياجات سوق العمل في العديد من التخصصات من خلال كافة السبل الممكنة ومن أهمها تبني التعليم المبني على المهارات لرفع كفاءات القوى البشرية ومساعدتها في دخول سوق العمل المحلي والخارجي.